

Distr.: General
3 February 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمعية العامة

دورة عام ٢٠١٤

الدورة الثامنة والستون

البند ٦ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

البند ٢٤ (أ) من جدول الأعمال

الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال
التعاون الإنمائي الدولي: متابعة توصيات الجمعية العامة
والمجلس في مجال السياسات العامة

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: الأنشطة التنفيذية التي
تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

سياسة التقييم المستقل على نطاق المنظومة للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية

مذكرة من الأمين العام

١ - في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أكدت الجمعية العامة من جديد في قرارها
٢٢٦/٦٧ ضرورة تعزيز التقييم المستقل للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية على نطاق
المنظومة. وأكدت الجمعية العامة من جديد، إذ لاحظت نتائج وتوصيات الاستعراض
المستقل الذي أجري بتكليف من الأمين العام استجابة لقرار الجمعية العامة ٢٨٩/٦٤
(انظر A/66/852)^(١)، على وجوب أن تكون الجهود الإضافية لتعزيز التقييم المغطي لكامل
نطاق جهاز الأمم المتحدة الإنمائي قائمة على استخدام الآليات القائمة وتحسينها.

* E/2014/1/Rev.1، المرفق الثاني.

(١) خلال المشاورات غير الرسمية التي أجرتها اللجنة الثانية التابعة للجمعية العامة بشأن الأنشطة التنفيذية في خريف
عام ٢٠١٣، اتفقت الدول الأعضاء على إجراء تقييمين مستقلين نموذجيين على نطاق المنظومة، بشرط توفير
وتوافر موارد من خارج الميزانية، وقررت أن يكون موضوعا هذين التقييمين "تقييم استعراضي توليفي
لتقييمات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية مع التركيز بشكل خاص على القضاء على الفقر"
و "تقييم إسهام جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في تعزيز القدرات الوطنية في مجال التحليل الإحصائي وجمع
البيانات لدعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً".



٢ - وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ٢٢٦/٦٧ أيضاً، إنشاء آلية تنسيق مؤقتة لتقييم الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية على نطاق المنظومة، تتألف من وحدة التفتيش المشتركة، وفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومكتب خدمات الرقابة الداخلية. وعلاوة على ذلك، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقوم، من خلال آلية التنسيق المؤقتة، بوضع سياسة للتقييمات المستقلة التي تجري على نطاق المنظومة للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية، بما في ذلك تقديم مقترح لإجراء تقييمات على سبيل التجريب على نطاق المنظومة، لكي يناقشه المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من دورته الموضوعية لعام ٢٠١٣. ورحب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٥/٢٠١٣ بإنشاء آلية التنسيق المؤقتة، وأحاط علماً بوثيقة السياسة العامة الجديدة، ودعا إلى مواصلة المشاورات مع الدول الأعضاء بشأن المقترحات المتعلقة بإجراء تقييمات تجريبية على نطاق المنظومة بغرض البت فيها بحلول نهاية عام ٢٠١٣.

٣ - وأنشئت آلية التنسيق المؤقتة في أواخر شباط/فبراير ٢٠١٣. واجتمع الفريق بصورة منتظمة خلال الأشهر الأربعة التالية لوضع سياسة من أجل دعم إجراء تقييمات مستقلة على نطاق المنظومة للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية. وتمثل هذه السياسة حصيلة المشاورات التي أجريت مع عدد كبير من الدول الأعضاء، وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، والآليات المعنية المشتركة بين الوكالات.

٤ - وترمي هذه السياسة إلى كفالة تطبيق التقييم المستقل على نطاق المنظومة للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية تطبيقاً منهجياً من أجل تقييم مدى استجابة منظومة الأمم المتحدة بكفاءة وفعالية للاحتياجات والأولويات على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري، وتحقيقها للأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

٥ - وعلى النحو المشار إليه في البند العاشر من هذه السياسة، من المتوقع أن تستعرض الجمعية العامة هذه السياسة ونتائج تنفيذها على سبيل التجريب أثناء الاستعراض الشامل للسياسات الذي تجريه كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة لعام ٢٠١٦. وستسترد التحسينات والتعديلات التي قد يقترح إدخالها على هذه السياسة بهذا الاستعراض.

٦ - وكيانات منظومة الأمم المتحدة مستعدة لتقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في تنفيذ هذه السياسة، وذلك لكي يحقق العمل الذي تضطلع به المنظمة المزيد من الفعالية والتأثير على الصعيد الإنمائي في البلدان المشمولة بالبرامج.
